الأمم المتحدة

A/C.2/57/L.73

الجمعية العامة

Distr.: Limited
9 December 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٤ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

السلع الأساسية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد عبد الله بن ملوك (المغرب) بناء على مشاورات جرت بشأن مشروع القرار A/C.2.57/L.5

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٥/١٨٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذه الكامل،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تحيط علما بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ[(٢)] التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E..03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

091202 091202 02-72851 (A)
0272851

وإذ تحيط علما أيضا ببرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[٣] وبالتقرير عن أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٢[٤]،

وإذ تحيط علما كذلك بتوافق مونتيري، المنبثق عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية[٥]،

وإذ تحيط علما أيضا بالأهداف المحددة في إعلان وبرنامج عمل روما[٦] لعام ١٩٩٦ وبنتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعد مرور خمس سنوات التي أعادت تأكيد التعهُّد بالقضاء على الجوع،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[٧] المعقود في قطر في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١،

وإذ تحيط علما مع القلق بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[٨]، الذي يتناول نمط تدهور أسعار معظم السلع الأساسية[٩]،

وإذ تؤكد من جديد أهمية زيادة مساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة مع مواصلة الجهود الرامية إلى التنويع في البلدان النامية ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية ومراعاة الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٥٥/١٨٣،

وإذ تدرك أن البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية التي تشكِّل المصدر الرئيسي لإيرادات صادراتها ولفرص العمل وتوليد الدخل والمدخرات المحلية، فضلا عن كونها القوة المحركة للاستثمارات والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية،

---

(٣) A/CONF.191/11.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.D.13.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الجزء الأول (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٦)، التذييل.

(٧) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٨) A/57/381، المرفق.

(٩) المرجع نفسه، الجزء أولا، - باء.

وإذ تدرك أيضا أن التغيرات الهيكلية في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، ولا سيما تزايد التركيز في التجارة والتوزيع، تشكِّل تحديات جديدة لمنتجي السلع الأساسية ومصدريها في البلدان النامية،

وإذ تدرك أن الزراعة تلعب دورا حيويا في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم وأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالفقر ولا سيما في البلدان النامية وإذ تدرك كذلك أن من الضروري تعزيز دور المرأة على جميع الأصعدة وفي جميع جوانب التنمية الريفية من زراعة وتغذية وأمن غذائي وأن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية عنصران أساسيان لتنفيذ نهج متكامل لزيادة إنتاج الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي وسلامة الأغذية بطريقة مستدامة بيئيا،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الآثار السلبية للأحوال الجوية غير المؤاتية على العرض في معظم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية والتدني الحاد الذي طرأ في السنوات الأخيرة على أسعار السلع الأساسية التي تهم البلدان النامية بشكل خاص مما يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج تنويع ناجعة مما يعتبر عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة وفي إيصال سلعها الأساسية إلى الأسواق،

وإذ تؤكد الحاجة إلى تحول على الصعيد المحلي في إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية ولا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا وذلك بغرض تعزيز الإنتاجية وتثبيت العائدات من الصادرات وزيادتها مما يشجع بالتالي على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية واندماجها في الاقتصاد العالمي،

وإذ تدرك أن أسعار السلع الأساسية تشكِّل عنصرا هاما في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من مواصلة الالتزام بمعايير القدرة على تحمُّل الدين على المدى الطويل،

وإذ تؤكد من جديد طلبها إلى منظمة التجارة العالمية أن تيسِّر انضمام البلدان النامية إليها بشروط منصفة ومعقولة، مع مراعاة خصوصيات كل من هذه البلدان،

١ - **تشدد** على حاجة البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية الأولية إلى بذل جهود من أجل مواصلة العمل على تنفيذ سياسة محلية وتهيئة بيئة

مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعززان القدرة على التنافس؛

٢ - **تعرب عن الحاجة الماسة** إلى وضع سياسات وتدابير دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية عن طريق آليات لتكوين الأسعار تتسم بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك المبادلات السلعية، وعن طريق استخدام أدوات لإدارة المخاطر في ما يتعلق بأسعار السلع الأساسية بصورة ناجعة وفعالة؛

٣ - **تعرب أيضا عن القلق** إزاء انحسار معدلات التبادل التجاري لمعظم السلع الأساسية الأولية، وعلى الأخص في ما يتعلق بالبلدان المصدرة الصافية لهذه السلع وكذلك إزاء عدم إحراز تقدم في العديد من البلدان النامية في مجال التنويع، وتؤكد بقوة، في هذا الصدد، على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيدين القطري والدولي من أجل تحقيق جملة أمور، من بينها تحسين ظروف الوصول إلى الأسواق والتصدي للعوائق المتصلة بالعرض ودعم عملية بناء القدرات في مجالات عدة، بما في ذلك ما ينطوي على مساهمة فعالة من جانب المرأة؛

٤ - **تحث** الحكومات وتدعو المؤسسات المالية الدولية على مواصلة تقييم فعالية نُظم التمويل التعويضي للنقص في إيرادات الصادرات وتشدد في هذا الصدد على أهمية تمكين البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية من حماية نفسها من المخاطر بما في ذلك الكوارث الطبيعية؛

٥ - **تحث أيضا** البلدان المتقدمة على مواصلة دعم جهود البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في مجالي التنويع وتحرير التجارة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، من منطلق السعي إلى تعزيز وحدة الهدف والفعالية، عن طريق جملة أمور من بينها تقديم المساعدة التقنية والمالية لدعم برامج تنويع السلع الأساسية؛

٦ - **تحث** منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

٧ - **تكرر تأكيد** أهمية زيادة مساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول

الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

(أ) ضرورة تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحويل سلعها الأساسية إلى منتجات صناعية، بغية زيادة عائدات صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية، تيسيرا لاندماجها في الاقتصاد العالمي؛

(ب) في مجال الزراعة يكون من المهم الوفاء دون المساس بنتائج المفاوضات، بالالتزام بالمفاوضات الشاملة التي بدأت بموجب المادة ٢٠ من الاتفاق بشأن الزراعة على النحو المشار إليه في إعلان الدوحة الوزاري[١٠]، من أجل إدخال تحسينات كبيرة في فرص الوصول إلى الأسواق والتخفيضات بغرض القضاء التدريجي على جميع أوجه الدعم للصادرات وتحقيق تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة ومواصلة المفاوضات بشأن وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق والتي تهدف إلى خفض أو إلغاء التعريفات حسب الاقتضاء بما في ذلك خفض أو إلغاء الحدود القصوى للتعريفات والتعريفات المرتفعة والتصعيد الجمركي وكذلك الحواجز غير التعريفية ولا سيما فيما يتعلق بمنتجات الصادرات المهمة للبلدان النامية وتنفيذ المجالات ذات الصلة الأخرى من برنامج عمل منظمة التجارة العالمية؛

(ج) ضرورة القيام تمشيا مع خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بتعزيز الدعم المتبادل بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما يتمشى مع أهداف التنمية المستدامة، دعما لبرنامج العمل الذي اتفق عليه عن طريق منظمة التجارة العالمية، مع إدراك أهمية الحفاظ على عنصر الاتساق من هاتين المجموعتين من الأدوات؛

(د) هناك حاجة، في ضوء عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف التي أدت إلى تقليص الفروق التي تتيحها نظم التجارة التفضيلية، إلى اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء وبما يتمشى مع الالتزامات الدولية، لمعالجة هذا التقليص، وبخاصة عن طريق تعزيز المساعدة التقنية ومواصلة تقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ومعالجة ما تواجهه هذه البلدان من عوائق متصلة بالعرض، بغية تحسين القدرة التنافسية

(١٠) A/C.2/56/7، المرفق.

لقطاع السلع الأساسية فيها وتذليل ما تواجهه من صعوبات في ما يتعلق ببرامجها الخاصة بالتنويع؛

(هـ) المبادرة في الوقت المناسب بتوفير التعاون المالي الفعال بغية تيسير تحكم البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السلع الأساسية والبلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية، بالتقلبات المفرطة في إيرادات صادرات السلع الأساسية وتشدد في هذا الصدد على أهمية مواصلة التنوع كجزء من الحل الطويل الأمد؛

(و) يعتبر تعزيز التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيات الجديدة والدراية في عمليات الإنتاج وتدريب الموظفين التقنيين والإداريين والتجاريين في البلدان النامية، عاملا يتسم بأهمية فائقة في تحقيق تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

(ز) من شأن توسيع نطاق التجارة والاستثمار في ما بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية على أن يعزز أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفي ما بينها؛

(ح) هناك حاجة لتشجيع البحث والتطوير وتوسيعهما وتكثيفهما لتوفير الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية والتكنولوجيا وخدمات الدعم ولتشجيع الاستثمار، بما في ذلك تنفيذ المشاريع المشتركة في البلدان النامية الناشطة في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٨ - **تؤكد** الحاجة إلى تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات الأخرى ذات الصلة، بمواصلة تعزيز نطاق أنشطة حسابه الثاني في البلدان النامية، من خلال نظريته لسلسلة الإمداد من أجل تحسين فرص الوصول إلى الأسواق ومأمونية الإمدادات وتعزيز التنوع والقيمة وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية وزيادة الأسواق وتحسين الهياكل الأساسية للأسواق وتوسيع قاعدة الصادرات وضمان المشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة المعنيين؛

٩ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام، في إطار ولايته، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تشجيع تنويع السلع الأساسية وبإدراج القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ضمن ما يقدمه من دعم تحليلي ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية في ما يتعلق بمشاركتها الفعلية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

١٠ - **تشجع** الجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية ذات الصلة المعنية بقضايا السلع الأساسية؛

١١ - **تدعو** الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم في حدود موارد الميزانية الحالية على أن تستكمل من التبرعات حسب الاقتضاء بتعيين شخصيات مستقلة بارزة لدراسة القضايا ذات الصلة بالسلع الأساسية بما في ذلك التقلبات في أسعار السلع الأساسية وهبوط معدلات التبادل التجاري وأثر ذلك على الجهود الإنمائية للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية وتقديم تقرير لكي تنظر فيه الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية وبعده الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، مراعيا فيه من جملة أمور التقرير والملاحظات المطلوبة في الفقرة ١١ أعلاه؛

١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي'' البند الفرعي المعنون ''السلع الأساسية''.